

يشهد الاقتصاد العالمي ضغوطا تضخمية قوية منذ منتصف ٢٠١٠. الاقتصاديات الناشئة هي الأكثر تضررا بذلك لأن واضعو السياسات الاقتصادية هناك مضطرون لتحويل تركيزهم إلى مرافق الأسعار بدلا من حفز النمو. فرغم أن وتيرة تضخم الأسعار في الاقتصاديات المتقدمة كانت بدرجة أقل، فإن هذا طرح مشكلة فريدة من نوعها للبنوك المركزية. فالتجاهات السياسات النقدية في كافة دول منطقة اليورو و في الولايات المتحدة هي الأخرى ضبابية، خصوصا عندما يرافق سيناريو تضخم الأسعار تباطؤ في النمو وتدهور في المالية العامة و تدابير مالية قوية لشد الأحزمة.

الحالة التضخمية الأخيرة منذ العام الماضي، سببها ارتفاع كبير في الطلب، أدى لارتفاع أسعار السلع الأساسية. كالعادة، كانت المواد الغذائية والطاقة هي المجرم الذي تسبب في العبء الثقيل الذي تعاني منه فئات الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم

في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية مخاوف من ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأخرى الراضحة في التضخم الأساسي. بالإضافة إلى ان تضخم أسعار الغذاء يشكل تهديدا كبيرا لدول مجلس التعاون بشكل خاص، كونها تستورد حوالي ٩٠ ٪ من احتياجاتها الغذائية.

لكن ما ساعد دول مجلس التعاون الخليجي هذه المرة، أن الضغط من أسعار الإيجارات السكنية، ذات الصلة بمعدلات التضخم، ظل منخفضا و اختلف تماما عن الموجة التضخمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧-٨، عندما ساهمت ففاعة الإسكان في المنطقة في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل كبير. مع استقرار أسعار العقارات منذ هبوط ٢٠٠٨-٩، ستظل تأثيرات تكاليف السكن على التضخم قليلة، وهذا يعوض بعضا من الضغوط التي تسببها أسعار المواد الغذائية، على أسعار المستهلك.

بعد عامين من التضخم السلبي في قطر، أخذت الأسعار هذا العام منحى تصاعديا نتيجة للنمو الاقتصادي القوي والانتعاش في أسعار العقارات، و ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

في أغسطس/آب ٢٠١١ بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته في ٢٠ شهرا حيث بلغ ٢,١٪. أثار ارتفاع رواتب موظفي الحكومة مؤخرا مخاوف من تضخم ينجم عن هذه الأجور في المستقبل القريب. و في محاولة لتعزيز نمو الائتمان للقطاع الخاص، خفض مصرف قطر المركزي في ٢٠١١ أسعار الفائدة على القروض مرتين. هذا أيضا يمكن أن يتسبب في زيادة التضخم في المستقبل.

بين التطورات الاقتصادية الكلية الأخيرة، يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد القطري بوتيرة قوية تبلغ ١٨,٧ ٪ في عام ٢٠١١، على خلفية ارتفاع أسعار النفط، وصادرات الغاز الطبيعي المسال. لكن البنك خفض توقعاته للعام ٢٠١٢ إلى ٦ ٪. في ظل هذه التوقعات ينظر للاقتصاد بأنه يتصارع مع المخاوف الناجمة عن الارتفاعات التضخمية في أسعار السلع والخدمات، وذلك مباشرة بعد الارتفاع الأخير في رواتب موظفي الدولة. و يمكن لزيادة أجور موظفي الدولة أن تصبح حجر عثرة أمام جهود الحكومة لتشجيع المواطنين القطريين على العمل في القطاع الخاص.

الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

يرى صندوق البنك الدولي أن اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا قد نمت بمعدل ٤ ٪ في عام ٢٠١١. من المتوقع أن يصب ارتفاع أسعار النفط في مصالح الاقتصاديات المصدرة للنفط مثل قطر والسعودية والعراق. لكن المخاطر السلبية الكثيرة الموجودة، خصوصا عدم الاستقرار السياسي، و التباطؤ في اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا، قد يخفف نمو اقتصاديات المنطقة إلى نحو ٣,٦ ٪ في عام ٢٠١٢.

الاقتصاديات المتقدمة

رغم انخفاض معدلات الرهن العقاري، لازالت أسواق الإسكان في الولايات المتحدة ضعيفة. فمبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة تراجعت لأدنى مستوياتها في ستة أشهر. في أغسطس/آب هبطت مبيعات المساكن الجديدة بمعدل ٢,٣ ٪ بسبب تأجيل المشتريين لقرارات الشراء، واستمرار حذر البنوك من الإفراض لهذا الغرض. و بالمقابل ارتفع الطلب على العقارات المتمتعة الرهن. تشير البيانات الاقتصادية من منطقة اليورو هي الأخرى لتباطؤ في النشاط الاقتصادي هناك، ففي سبتمبر /أيلول انخفض المؤشر الألماني لمناخ رجال الأعمال IFO للشهر الثالث على التوالي.

الاقتصاديات الناشئة

لقد بدأت مشاعر عدم الثقة باقتصاديات أوروبا والولايات المتحدة في التأثير سلبا على الاقتصادات الناشئة. فمؤشر التصنيع الصيني PMI يشير إلى انكماش للشهر الثالث على التوالي. التباطؤ في النمو الاقتصادي في الهند في أدنى مستوياته منذ ١٨ شهرا، حيث هبط من ٨,٨ ٪ منذ عام، إلى ٧,٧ ٪ في الفصل الثاني من عام ٢٠١١، السبب في ذلك هو السياسات النقدية المتشددة التي يطرحها البنك المركزي لمكافحة التضخم المرتفع باستمرار.

نقطة اتصال الوحدة الاقتصادية الدكتور

شربل قرداحي

مدير علاقات المستثمرين

بريد الكتروني:

ccordahi@alkhaliji.com

تليفون : +974 44 94 06 43

فاكس : +974 44 94 06 89

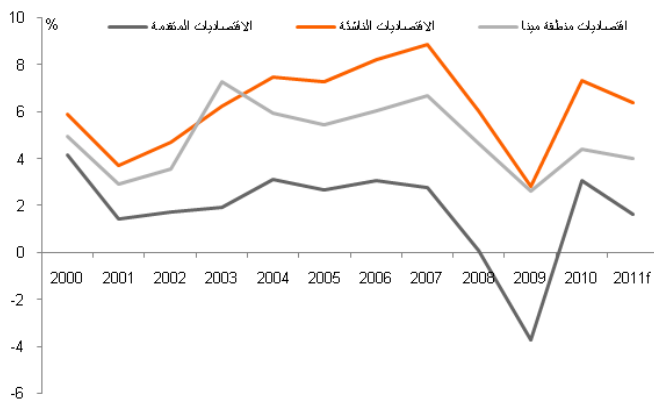
يشهد الاقتصاد العالمي ضغوطا تضخمية قوية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٠. فالأسعار ترتفع ليس فقط في الاقتصاديات الناشئة السريعة النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية، بل أيضا في الأسواق المتقدمة الأكثر نضجا. هذا يشير لوجود عوامل قوية كامنة في جانب العرض، هي التي تدفع الاتجاهات التضخمية العالمية للأعلى، هذه حقيقة تؤكدتها عودة أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع الحاد مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية من ٢٠٠٨-٩. من بين كتل البلدان السابقة كانت الصين والهند هما الأكثر تأثرا، فالتضخم في الصين يتسارع نحو حاجز ٦٪، وفي الهند تحوم معدلات التضخم حول علامة ٨-١٠٪ منذ بعض الوقت و لغاية الآن. المملكة المتحدة التي كانت من بين الاقتصاديات المتقدمة تعاني من أسوأ معدلات للتضخم تتراوح من ٤-٥٪، مما يثير خلافات داخل بنك إنجلترا (BOE) حول الاستمرار بالسياسات النقدية المتساهلة. في الولايات المتحدة حيث يلوح تهديد الانكماش في الأفق، حتى بعد حفنة الإنعاش الثانية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار التي ضخها البنك الاحتياطي الفدرالي، التي لم يكن لها تأثير ملحوظ لا على النمو ولا على معدلات البطالة. مع ذلك يشير الخبراء الاقتصاديون إلى أن هناك ضغوطا على الأسعار من ناحية العرض هي التي تسوق التضخم في أسعار المستهلك (الرقم الأخير: ٢,٨٪)، لكن إلى جانب هؤلاء من يتوقع ارتفاعا حادا ومفاجئا في التضخم في الأجل المتوسط، بسبب إتباع سياسات نقدية متساهلة لفترات طويلة. في الهند والصين يشكل التضخم المتصاعد خطرا قادرا على زعزعة الاستقرار في النمو الاقتصادي. في مناطق أخرى مثل منطقة اليورو كان التضخم سببا في تعقيد صياغة السياسة النقدية، لا سيما في فترات النمو البطيء، وتدهور المالية العامة وتدابير التقشف القوية.

ميول التضخم: جعلته محسوسا في أرجاء العالم

في العقد المنصرم، شهد الاقتصاد العالمي نموا لم يسبق له مثيل، فقد نما الناتج الإجمالي العالمي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط حوالي ٤٪ خلال الفترة ٢٠٠١-١٠، وهي نسبة أعلى من الـ ٢٪ المسجلة في العقد السابق. لكن النمو السريع صاحبه أيضا ارتفاع في معدلات التضخم. فمنذ ٢٠٠٦ اتجهت الخطوط البيانية للأسعار صوب الشمال في جميع أنحاء العالم حيث بلغت ذروتها في منتصف عام ٢٠٠٨. كان معنى الانكماش في نشاطات الاقتصاديات المتقدمة والتباطؤ في الاقتصاديات الناشئة في ٢٠٠٨ أن التضخم ينخفض. لكن تأثير المضاربات على أسعار السلع تراجع كثيرا مع ضعف الوضع المالي، مما خفف الضغط القادم من جانب العرض على الأسعار.

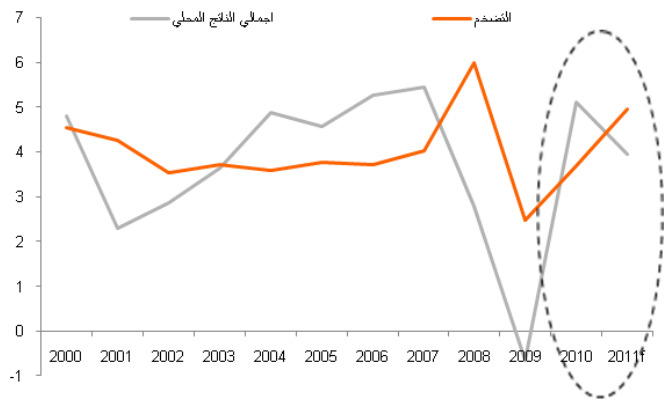
هذا ليس الحال اليوم. فأسعار السلع الأساسية ارتفعت من جديد لأعلى مستوياتها منذ منتصف عام ٢٠٠٨. ذلك أثر على أسعار المواد الاستهلاكية في اقتصاديات تسجل نموا قويا (مثل الهند والصين والبرازيل)، التي تواجه معدلات تضخم تتجاوز الخطوط التي في السياسات. رغم انخفاض أسعار السلع بشكل بسيط بسبب عدم الثقة باقتصاديات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، فهي لا تزال مرتفعة بما يكفي لزعزعة استقرار السياسة النقدية في الاقتصاديات الناشئة والنامية. قد أعلن صندوق النقد الدولي (IMF) مؤخرا عن توقعات ببقاء أسعار المواد الغذائية على عنادها، رغم التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال العام.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

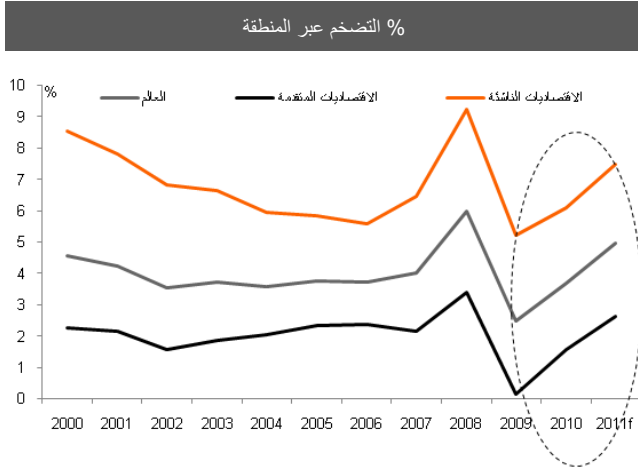
الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%) مقابل التضخم (%)



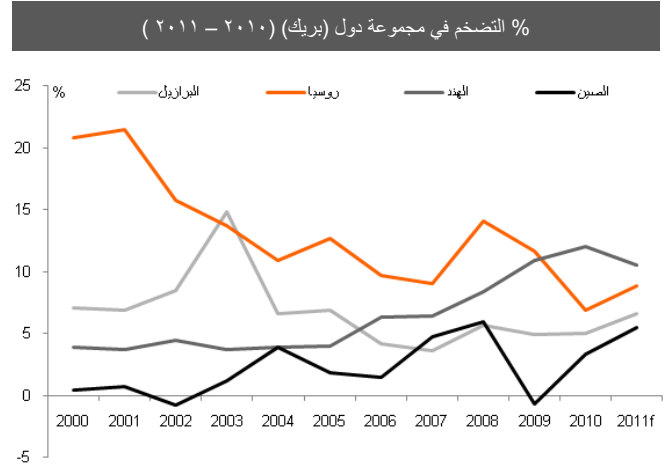
المصدر: صندوق النقد الدولي

الاقتصاديات الناشئة هي الأكثر تأثرا

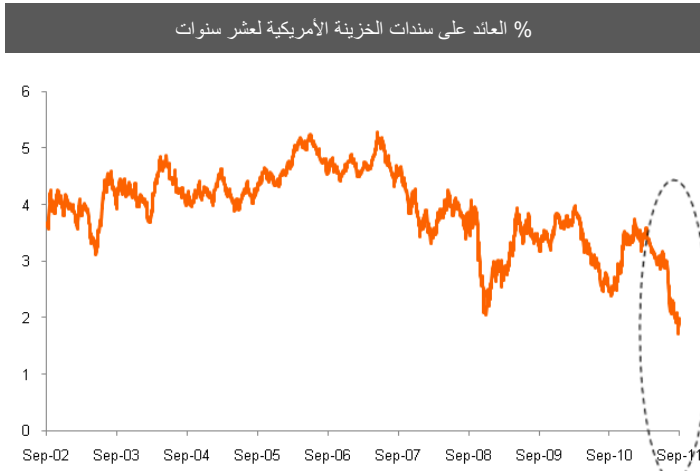
كانت الاقتصاديات الناشئة هي الأكثر تضررا من موجة التضخم الأخيرة - فواضع السياسات في هذه البلدان مضطرون لتركيز انتباههم على إجراءات لخفض الأسعار بدلا من إجراءات لدعم وتحفيز النمو الاقتصادي. في الهند على سبيل المثال، رفع البنك الاحتياطي الهندي (RBI) معدلات الفوائد الرئيسية ١٢ مرة منذ مارس ٢٠١٠، دون أن يؤدي هذا لخفض كبير للأسعار.



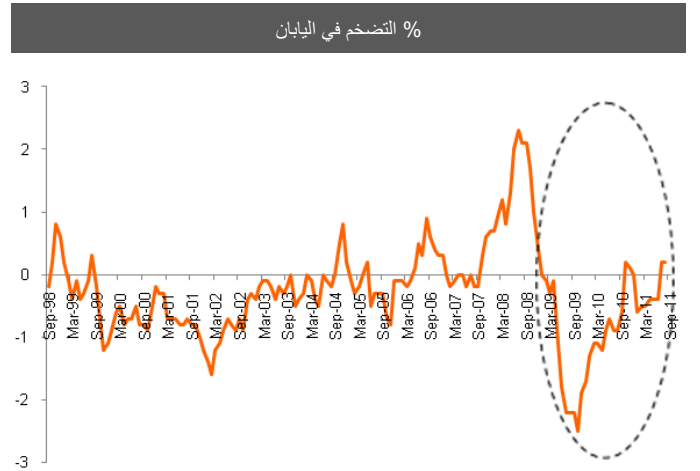
المصدر: بلومبيرغ



المصدر: بلومبيرغ



المصدر: صندوق النقد الدولي



المصدر: صندوق النقد الدولي

الاقتصاديات المتقدمة لم تنج هي الأخرى

ذهب التضخم في الاقتصاديات المتقدمة في مسار تصاعدي خلال معظم النصف الأول من ٢٠١١. ففي المملكة المتحدة كانت نسبة التضخم أعلى من المعدل المستهدف لبنك انكلترا (BOE) بمعدل ٢٪ لأكثر من عام. في منطقة اليورو بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته في ثلاث سنوات حيث بلغ ٣٪ في أيلول. مما حدا بالبنك المركزي الأوروبي (ECB) لرفع سعر الفائدة مرتين هذا العام، حيث وصلت إلى ١,٥ ٪، رغم أزمة الديون السيادية التي تلوح في الأفق في بعض الدول الأوروبية.

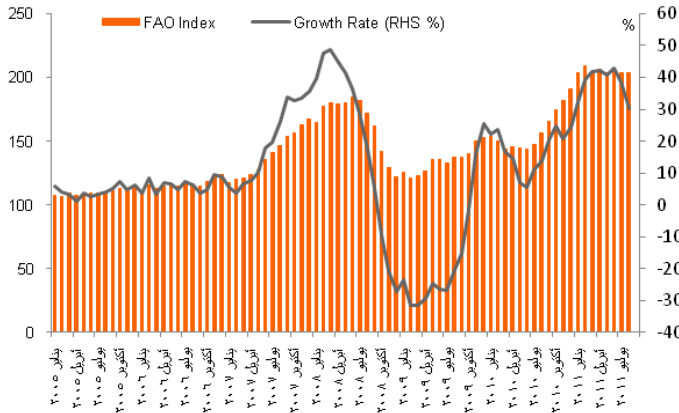
في الولايات المتحدة، يعبر عدد من الاقتصاديين عن مخاوف من حدوث انكماش

رغم أن التضخم في الولايات المتحدة وصل في ٢٠١١ لأعلى مستوياته في ثلاث سنوات حيث بلغ ٢,٨ ٪ في أغسطس / آب ٢٠١١. فهناك مخاوف من حدوث انكماش في المدى المتوسط، نظرا لركود النشاط الاقتصادي وضعف الإنفاق الاستهلاكي وتشديد السياسات المالية وارتفاع معدلات البطالة. لقد انخفض العائد على سندات الخزينة الأمريكية لمدة عشر سنوات ٨٤ نقطة أساس خلال الشهر الاثني عشر الماضية، وهو الآن في أدنى مستوياته التاريخية. أما اليابان فهي مستمرة في مكافحة الانكماش رغم أن النمو السنوي في أسعار المستهلك كان في المنطقة السلبية خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ بأكمله، مما أثار مخاوف بحدوث انكماش.

أسعار الغذاء و الطاقة في حالة غليان

الارتفاع المتسارع في أسعار السلع الغذائية هو الذي يقود ارتفاع معدلات التضخم. بعد أن بلغت أسعار المواد الغذائية ذروتها في منتصف عام ٢٠٠٨، عادت للانخفاض بشكل كبير خلال ٢٠٠٩. لكنها في ٢٠١٠ عادت للارتفاع القوي مرة أخرى. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ارتفعت أسعار المواد الغذائية خانتين عشرين (على أساس سنوي) منذ نوفمبر ٢٠٠٩. هذا يثير القلق أكثر من غيره لأنه أسرع حتى من ارتفاع الأسعار خلال ٢٠١١. لم تكن أسعار الطاقة ذات علاقة كبيرة بالموضوع منذ منتصف عام ٢٠٠٨. ففي نيسان ٢٠١١ مثلا كان السعر الفوري لخام برنت ١١٠ دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع متوسط سعره البالغ ٨٥ دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٠، وهو العام الذي ارتفع فيه مؤشر صندوق النقد الدولي (IMF) لإجمالي لأسعار السلع ٣٦,١ ٪ (مقارنة بانخفاض قدره ٢٠,١ ٪ في عام ٢٠٠٩)، بينما شهد المؤشر القياسي لأسعار الطاقة (الذي يأخذ باعتباره أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) زيادة مقدارها ٣٦ ٪.

مؤشر (الفاو) لأسعار المواد الغذائية



المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة ، الأمم المتحدة

نسبة النمو في أسعار السلع من تقديرات صندوق النقد الدولي



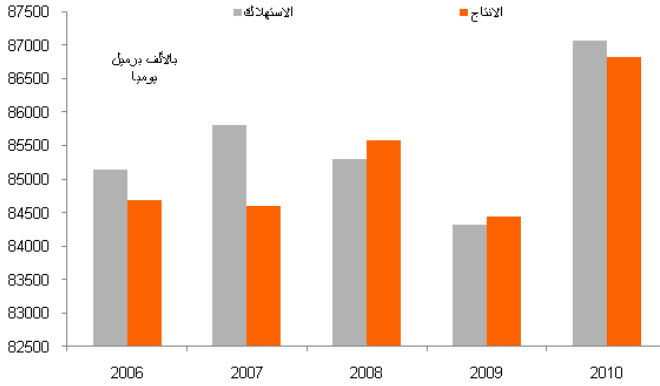
المصدر: صندوق النقد الدولي

السبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية (المواد الغذائية والطاقة والمعادن) يكمن في فجوة العرض و الطلب. فمثلا كان الفرق بين إنتاج واستهلاك المنتجات البترولية في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٥٠ ألف برميل يوميا، بينما في ٢٠٠٩ فاض الإنتاج عن الاستهلاك ١١٤ ألف برميل يوميا.

ضغوط من جانب الطلب: نمو قوي في الثروة والرعاية

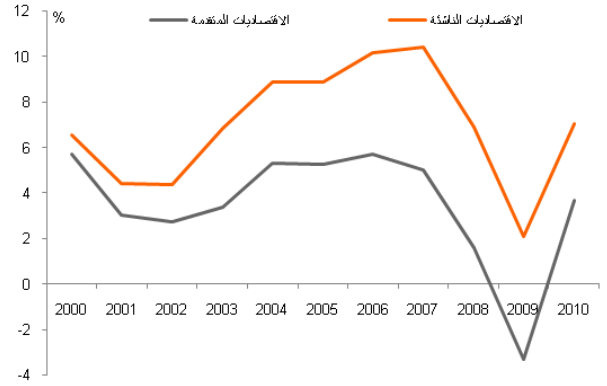
النمو الاقتصادي السريع من الأسباب الرئيسية لارتفاع الطلب، خصوصا في الاقتصاديات الناشئة التي لم ترفع مستوى الدخل الفردي لسكانها فقط، بل انتشرت الملايين من مواطنيها من براثن الفقر. ارتفاع مستويات الدخل زاد الطلب على منتجات كانت تعتبر في السابق مرتفعة الثمن، مما أدى لزيادة الطلب بشكل خاص على منتجات أكثر قابلية لتقلب الأسعار مثل المواد الغذائية والوقود. في السنوات الأخيرة مثلا زاد الطلب على المنتجات الغنية بالبروتين مثل اللحوم والبقول والبيض والحليب، زاد ظهور هذه المواد في وجبات الناس الذين يعيشون في الاقتصاديات الناشئة مثل الصين والهند. الزيادة في الدخل أثارت أيضا تطلعات الناس الذين يعيشون في هذه البلدان، مما ترجم على شكل زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة والأدوات الالكترونية والسيارات وغيرها. وتسبب هذا بدوره في ارتفاع أسعار منتجات الوقود والطاقة. فالنمو السريع في متوسط دخل الفرد في هذه البلدان هو سبب رئيسي في تشكيل الأسعار العالمية للسلع. ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والطاقة يؤثر على أرقام التضخم أولا، ثم يتسرب التأثير فيما بعد لأسعار المنتجات المصنعة، مما يرفع معدلات التضخم الأساسي في هذه البلدان.

الفجوة بين إنتاج و استهلاك النفط (ألف برميل)



المصدر: ادارة معلومات الطاقة الامريكية

نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

السياسة المالية المتساهلة خلقت أثرا مهما في الثروة

السبب الآخر المحتمل وراء ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، هو تلك البرامج المالية الكمية لحفز نمو الاقتصاد في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فالسياسة النقدية التوسعية للولايات المتحدة على وجه الخصوص، زادت من وتيرة المضاربات في أسواق السلع الأساسية، لكونها أصولا حقيقية يطاردها المستثمرون لتحقيق عوائد أعلى. وأدى هذا بدوره لارتفاع قيم أسواق الأصول في الاقتصاديات الناشئة، مما أثر بشكل كبير على نمو الثروات التي أدت لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالتالي على معدلات التضخم بشكل عام. تنامي الثروة كان له أثر كبير أيضا على أسعار العقارات. فأسعار العقارات في الصين اليوم أعلى بنسبة 60% مما كانت عليه بعد الأزمة المالية العالمية 2008. الفقاعة العقارية التي تضخمت و المهددة بالانفجار، هي الشغل الشاغل الآن لواضعي السياسات في البلاد.

ساهم الخلل في العرض في ثبات الأسعار أيضا

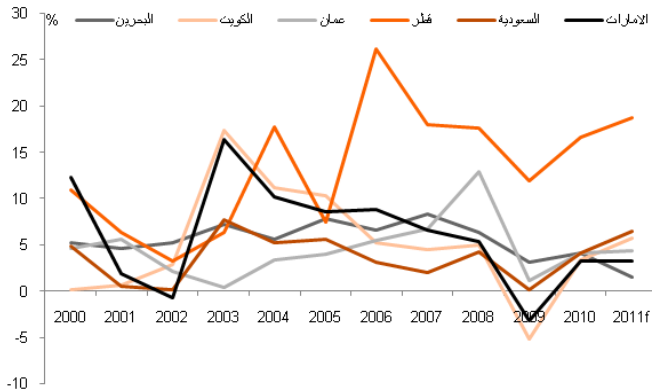
في الأشهر القليلة الماضية، ساهمت المخاوف المتزايدة من تعطل الإمدادات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، في ارتفاع أسعار الطاقة أيضا. فالاضطرابات السياسية في مصر وتونس وليبيا أثرت على إمدادات النفط. الأزمة في ليبيا التي تعتبر عضوا حيويا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) كان لها تأثير سلبي قوي على أسواق الطاقة بشكل خاص. ففي أعقاب زيادة بلغت حوالي 13% عام 2010، يتوقع أن ترتفع أسعار النفط الخام مرة أخرى حوالي 16% في عام 2011.

التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي

ان دول مجلس التعاون الخليجي ليس غريبة عن ارتفاع الأسعار؛ ففي 2007-8 ارتفعت أسعار النفط بوتيرة سريعة، و في اقتصاديات يعتبر فيها التضخم منخفض تقليديا، كالمملكة العربية السعودية، تشهد أسعار المستهلك ارتفاعات سريعة. إن معظم الضغوط التضخمية في هذه المنطقة سببه النمو القوي في إجمالي الناتج المحلي في بلدان المنطقة. فخلال العقد الماضي كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة حوالي 6.5%. كما نما أيضا نشاط الائتمان بسبب النشاط الاقتصادي المحلي القوي. لكن الفترات الطويلة من السياسات النقدية الفصفاضة في الولايات المتحدة، حرمت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي من فرص تطبيق سياسات نقدية متشددة، نظرا لربط عملاتها بالدولار الأمريكي.

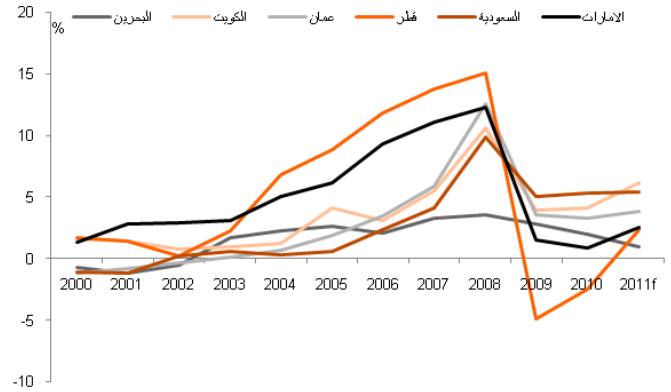
لم تكن الضغوط كلها من جانب الطلب. فانخفاض سعر صرف الدولار يعني أن تكلفة استيراد المواد الغذائية أصبحت أعلى، وهذا ملاحظ في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ذات الصلة. الإسكان أيضا شهد فقرة كبيرة في تضخم كلفته خلال تلك الفترة، نظرا لتشكّل الفقاعات العقارية في كافة أرجاء المنطقة. شهدت الإمارات في تضخم أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون خلال العقد الماضي بمتوسط 5%. شهدت الإمارات العربية المتحدة أكبر ارتفاع في أسعار المستهلك خلال هذا الوقت - حيث بلغ متوسط التضخم فيها 5,2% مقارنة مع 3,4% خلال عقد التسعينات، ثم جاءت بعدها دولة قطر التي شهدت معدلات تضخم بلغت 4,9% خلال العقد الماضي مقارنة بمعدل تضخم بلغ في المتوسط 2,8% خلال عقد التسعينات. كما شهدت المملكة العربية السعودية وهي أكبر اقتصاد في المنطقة تضخما بنحو 2,4% مقارنة مع 0,9% خلال عقد التسعينات، بينما كانت البحرين هي الدولة الأقل تأثرا بضغوط الأسعار.

% نمو الناتج المحلي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: صندوق النقد الدولي

% التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: صندوق النقد الدولي

أدى انتعاش قطاع الإسكان إلى ارتفاع التضخم خلال عام ٢٠٠٨

كانت معدلات التضخم في الفترة ٨- ٢٠٠٧ مزعجة، فقد تزامنت مع نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع قوي في أسعار السلع العالمية وأحجام حرجة في فقاعات الإسكان. نتج عن هذا أن وصل متوسط معدل التضخم في المنطقة لحوالي ٦,٦ ٪ في عام ٢٠٠٧، و لحوالي ١١ ٪ في ٢٠٠٨. لكن الأزمة المالية في ٢٠٠٨ أثرت بعمق على قطاع العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى لانخفاض كبير في أسعار المساكن. بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، انخفضت أسعار العقارات في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ٦٠ ٪، ٤٠ ٪، و ٥٠ ٪ على التوالي، عن أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٨. ونظرا لخصه مكون السكن في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي، انخفضت معدلات التضخم بشكل حاد في كافة إرجاء دول المجلس (٣ ٪ في عام ٢٠٠٩)، لكن هذه الأسعار بدأت في التحرك صعودا منذ منتصف عام ٢٠١٠، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المواد الغذائية وتعافي النمو في الائتمان.

الأسعار المرتفعة للسلع تقود التضخم المرتفع في المنطقة

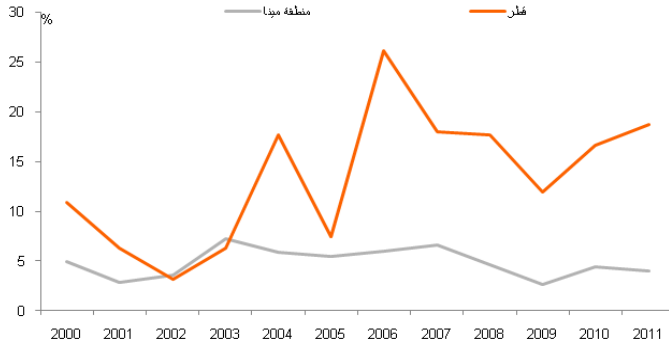
ما يقود التضخم منذ منتصف ٢٠١٠ هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الوقود. ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر محصنة تماما ضد ارتفاع أسعار النفط، بسبب الدعم الكبير الذي تتحمله الحكومات سنويا، فارتفع أسعار المواد الغذائية له تأثير كبير على معدلات التضخم بالبلاد. وهناك مخاوف متزايدة من امتداد التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى معدلات التضخم الأساسي. وقد شكل هذا الارتفاع شكل تهديدا كبيرا لدول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا وأنها تستورد ما يقرب من ٩٠ ٪ من احتياجاتها الغذائية. فالمنطقة استوردت ما قيمته ٢٥,٨ مليار دولار أمريكي من المواد الغذائية خلال عام ٢٠١٠. والاعتماد الكبير على الواردات يجعل إمدادات الغذاء في دول مجلس التعاون عرضة لتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. كلما ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية عالميا يرتفع التضخم في أسعارها في دول المجلس، وكلما ارتفع مستوى الدخل الفردي في المنطقة، سيرتفع الطلب على المواد الغذائية و سترتفع أسعارها.

التضخم في قطر

مرت قطر بعامين من التضخم السلبي. فبعد انخفاض المؤشر العام لأسعار المستهلك (CPI) بنسبة ٤,٩ ٪ في عام ٢٠٠٩، انخفض ٢,٤ ٪ في العام التالي. و جزء كبير من هذا الانخفاض في أسعار المستهلك جاء من تكلفة إيجارات المساكن المنخفضة و التي انعكست على شكل انخفاض حاد في مكون الإيجار في المؤشر العام لأسعار المستهلك CPI. فقد انخفض هذا المكون ١٢,١ ٪ في عام ٢٠٠٩ و ١٢,٧ ٪ في السنة التالية. وسجل المؤشر الفرعي لإيجار المساكن أكبر انخفاض له في يوليو/تموز ٢٠١٠، عندما انخفض بمعدل ١٥,٣ ٪ على أساس سنوي. وبينما يقال أن انخفاض مؤشر أسعار المستهلك يعني انكماشاً في الاقتصاد، فله الحمد لم تعاني قطر من الآثار الجانبية لذلك. انخفاض الأسعار يرافقه في العادة انخفاض في الاستهلاك، بسبب تأجيل الأسر لعمليات الشراء توفعا لمزيد من الهبوط في الأسعار. لكن الحال لم يكن كذلك في قطر، فقد كانت الحكومة على الجبهة المالية سباقه في دعم النظام المصرفي، والاستثمار في التنوع الاقتصادي، ومشاريع البنية التحتية. وبالتالي سجل الناتج المحلي الإجمالي، رغم هبوط الأسعار، نموا قويا في العامين الماضيين ١١,٩ ٪ في عام ٢٠٠٩، و ١٦,٦ ٪ في السنة التالية.

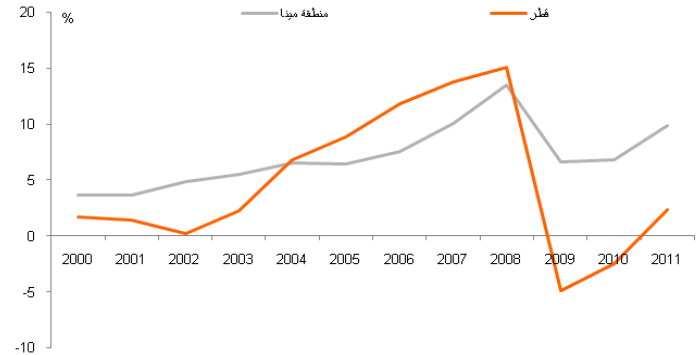
أما هذا العام فأظهرت الأسعار اتجاهها صعوديا بسبب النمو الاقتصادي القوي الناجم عن محصلة انتعاش أسواق العقارات و الميزانية التوسعية و الارتفاع في أسعار السلع العالمية، مما جعل ارتفاع الأسعار محسوسا. و أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي لضغوط على الأسعار من جانب الطلب- يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر بمعدل ١٨,٧ ٪ في عام ٢٠١١ قبل أن يتباطأ إلى ٦,١ ٪ في العام المقبل. لذلك من المرجح أن ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٢,٣ ٪ في عام ٢٠١١ و ٤,١ ٪ في عام ٢٠١٢. لكن هذا المعدل سيكون أقل من أمثاله في معظم دول منطقة الشرق الأوسط. وقد بلغ معدل التضخم العام في منطقة الشرق الأوسط ٦,٨ ٪ في عام ٢٠١٠، و يرجح أن يرتفع لأكثر من ١٠ ٪ بقليل في العام المقبل.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا



المصدر: صندوق النقد الدولي

معدلات التضخم في قطر و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا



المصدر: صندوق النقد الدولي

الاتجاهات الحالية: نظرة لاتجاه المكونات هذا العام

وفقا لهيئة الإحصاءات القطرية (QSA)، يتكون مؤشر رصد أسعار المستهلك في دولة قطر من ثمانية عناصر. يعتبر عنصر "الإسكان" هو الأكثر أهمية (حيث يساهم بـ ٣٢,٢ %) يليه قطاع "النقل والاتصالات" (٢٠,٥ %) و قطاع "الأغذية والمشروبات" (١٣,٢ %). و بموجب أحدث البيانات المتاحة بلغ معدل التضخم في قطر أعلى مستواه في ٢٠ شهرا (٢,١ % في أغسطس/آب) مقارنة مع (١,٩ % في يوليو/تموز). و يمكن إرجاع الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك لأسعار "الملابس والأحذية" التي ارتفعت بنسبة ٧,٦ % و "السلع والخدمات المتنوعة" التي ارتفعت بنسبة ٧,٧ %. كما ارتفعت أسعار قطاع "النقل و الاتصالات" بنسبة ٦,٧ %، و "الأغذية والمشروبات" بنسبة ٣,٤ %. بينما انخفضت أسعار "الوقود والإيجار و الطاقة" بنسبة ٣,٥ % خلال الشهر.

مؤشر ثقة المستهلك % في قطر (يناير ٢٠١١ إلى أغسطس ٢٠١١)

أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
2.1	1.9	1.8	1.8	1.5	1.7	1.8	1.5
3.4	5.2	5.9	4.5	4.3	5.2	4.4	4.6
7.6	6.2	9.3	7.9	7.8	8.6	10.1	7.8
-3.5	-3.6	-4.4	-3.8	-4.5	-5.1	-5.7	-
1.9	2.1	1.7	2.4	2	2	1.8	1.5
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.7	1.6	1.6
6.7	6.2	5.9	5.3	5.7	6.2	7.5	5.9
-0.4	-0.5	-1	0.4	0.5	1.1	2.2	3.4
7.7	5.35	4.6	4.8	4.4	5.2	5.4	4.6

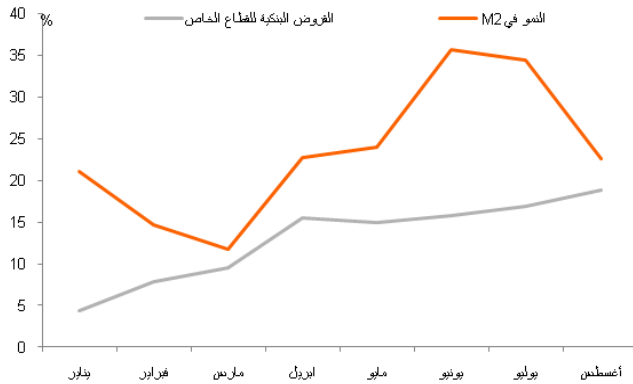
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة القطرية

عرض النقد و نمو الائتمان: النمو المستدام قد يؤدي لضغوط على الأسعار

خفضت قطر في أغسطس/آب سعر الإقراض بمقدار ٥٠ نقطة أساس، حيث أصبح سعر الفائدة ٤,٥ % . وهذا ثاني تخفيض من نوعه من قبل مصرف قطر المركزي هذا العام (آخر خفض كان ٥٠ نقطة أساس و حدث في أبريل/ نيسان). يهدف هذا الإجراء لتعزيز نمو الائتمان في القطاع الخاص. نما الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة ٧,٦ % فقط خلال عام ٢٠١٠ مقارنة مع نمو بمعدل ٢٨,٤ % في الائتمان المقدم للقطاع العام. و زال المستهلكون و الشركات يتوخون جانب الحذر نظرا للظروف الاقتصادية الخارجية رغم ترجيح ظهور عوامل محلية هذا العام. و أصبح الارتفاع المطرد لنمو الائتمان ملموسا بالفعل منذ شهر أبريل عام ٢٠١١، مدعوما بخصم مزدوج لأسعار الفائدة من قبل مصرف قطر المركزي. و بالتالي فقد نما ائتمان القطاع الخاص ١٨,٨ % في أغسطس/آب، إذا استمر على هذه الوتيرة من الارتفاع، سيكون له تأثير على أسعار السلع الاستهلاكية في وقت ما من الفصل الأول من العام المقبل. لكن هذا قد لا يحدث بالضرورة، نظرا لاستكمال عدد من مشاريع البنى التحتية والمشاريع الأخرى المرتبطة بالغاز في العام المقبل، مما يجعل من المرجح أن ينخفض النمو في الائتمان المقدم للقطاع العام. بالتالي إبطال بعض تأثيرات نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

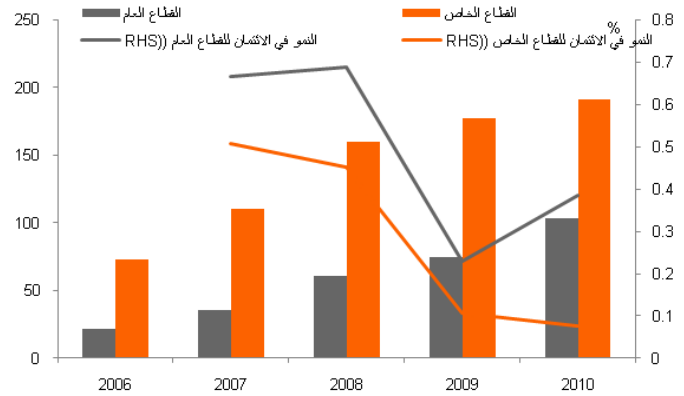
مناقشة موضوع: التضخم

نمو عرض النقد وائتمان القطاع الخاص



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة القطرية

ائتمان القطاعين العام و الخاص في قطر (مليار ريال قطري)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة القطرية

مخاوف من أن تؤدي الزيادات الأخيرة في الرواتب إلى تضخم ناجم عن ارتفاع الأجور

زادت قطر في الآونة الأخيرة و بشكل ملحوظ رواتب ومعاشات تقاعد موظفي الدولة و منتسبي الجيش، و يتوقع أن تكلف هذه الزيادات خزينة الدولة حوالي ١٠ مليار ريال قطري أو ٢,٧ مليار دولار سنويا . لكن هذه الزيادة تثير مخاوف من تأثيرها السلبي على التضخم، فقد هذا عدة شركات في القطاع الخاص لزيادة رواتب موظفيها.

العقبات التي تواجه واضعي السياسات

طرحت توقعات التضخم في دول المجلس أسئلة صعبة أمام واضعي السياسات في هذه الدول. من أبرزها تلك المتعلقة بالمفاضلة بسبب ارتباط عملات المنطقة (باستثناء الدينار الكويتي) بالدولار الأمريكي. رغم أن الكويت تربط عملتها بسلة عملات، فالسلة تميل نحو الدولار بشدة. فربط العملة بالدولار يجعل السياسات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي متأثرة بسياسات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. يعمل ربط العملات بالدولار بشكل جيد عندما تكون الدورات الاقتصادية متماثلة، لكنه يخلق مشاكل خطيرة عندما يقرر أحد الطرفين حفز النمو الاقتصادي عن طريق خفض أسعار الفائدة، في وقت يحاول فيه الطرف الآخر كبح جماح التضخم في بلاده. كان هذا واضحا تماما خلال عام ٢٠٠٨ عندما خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في محاولة لحفز النمو الاقتصادي، في وقت كان مجلس التعاون الخليجي خلاله يعاني من ضغوط تضخمية، مما نجم عنه أن رفع أسعار الفائدة في دول المجلس لم تنجح في مكافحة التضخم. مثل هذه المشكلة قد تطفو للسطح مرة أخرى، مع تراكم الضغوط التضخمية وإعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن عزمه إبقاء الفائدة عند مستوى الصفر في المائة حتى منتصف ٢٠١٣ على الأقل.

■ **الناتج المحلي الإجمالي القطري سيتباطأ في ٢٠١٢** : يتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) أن ينمو الاقتصاد القطري بمعدل ١٨.٧٪ في عام ٢٠١١، نتيجة لارتفاع أسعار النفط وصادرات الغاز الطبيعي المسال، لكنه يتوقع هبوط النمو بشكل حاد إلى ٦٪ في العام ٢٠١٢، نظرا لاستكمال مشاريع الغاز الضخمة في نهاية عام ٢٠١٠. لقد نمت صادرات البلاد من الغاز الطبيعي المسال بما لا يقل عن ١٥٪ سنويا على مدى السنوات العشر الماضية، قبل أن تستقر عند ٧٧ مليون طن في نهاية عام ٢٠١٠، بسبب الانتهاء من المشاريع الكبرى للغاز الطبيعي المسال في العام الماضي.

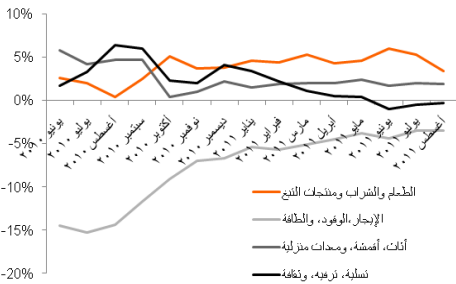
■ **انخفاض المعاملات العقارية في قطر**: انخفض النشاط العقاري في قطر في أغسطس / آب الماضي بنسبة ٦٪، نتيجة لتباطؤ النشاطات التجارية خلال شهر رمضان المبارك؛ فبلغت قيمة المعاملات نحو ١,٤٦ مليار ريال قطري، غالبيتها العظمى معاملات بيع قطع أراضي (٨١٪ من مجموع المعاملات). و بقية المعاملات بيع فلل (٨٪) ومنازل (٧٪) ومباني ومجمعات سكنية (٣٪).

■ **قطر للغاز تخطط لمضاعفة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لآسيا**: أعلنت قطر للغاز مؤخرا عن خطط لمضاعفة عقودها الطويلة الأجل من إمدادات الغاز الطبيعي المسال لآسيا (من ١١ مليون طن حاليا إلى ٢٠ مليون طن). و تعهدت الشركة بتوريد ٩ ملايين طن إضافية من الغاز الطبيعي المسال لليابان في أعقاب الزلزال. و تعتبر الصين واليابان في الوقت الحاضر أكبر عميلين آسيويين الحاليين للغاز الطبيعي المسال من الشركة.

■ **ستاندارد أند باور (P & S) تؤكد تقييماتها القوية لقطر** : أكدت ستاندرد أند بوز لخدمات التصنيف، تصنيفاتها الائتمانية السيادية لدولة قطر "AA/A-1" مع توقعات "مستقرة". ويستند هذا القرار على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للبلاد. إضافة لكون النظام المالي في دولة قطر يتمتع برسمة جيدة ومستويات منخفضة من القروض المتعثرة، مما يسمح للدولة أن تتفق بسخاء على التنمية الاقتصادية في وقت تضطر فيه كبرى الاقتصادات المتقدمة لخفض الإنفاق.

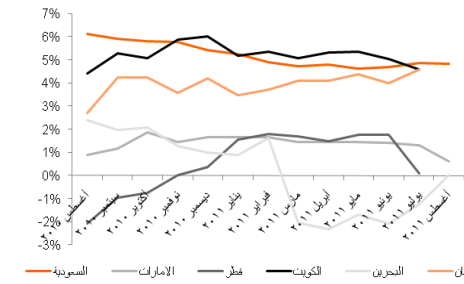
■ **برزان قطر تسعى للحصول على قرض بقيمة ٥ مليار دولار أمريكي** : يسعى مشروع برزان القطري للغاز وبالغلة قيمته ١٠ مليار دولار أمريكي (مشروع مشترك بين شركتي قطر للبترول وأكسون موبيل) للحصول على قرض بقيمة ٥ مليار دولار أمريكي. يتطلع الائتلاف للحصول على ١٠ مليار دولار (٧ مليار دولار أمريكي من خلال السندات والقروض و ٣ مليار دولار أمريكي من بيع الأسهم). تعتبر برزان التي ستورد كميات من الغاز الطبيعي لقطر ، أكبر مشروع في البلاد منذ المصنع الذي أقامته شركة شل الملكية الهولندية في ٢٠٠٦، لتحويل الغاز إلى سائل، برأسمال ١٩ مليار دولار أمريكي.

التضخم في قطر



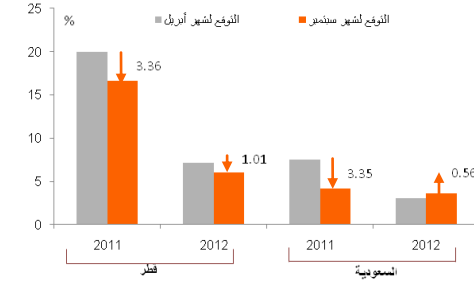
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة القطرية

تضخم أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة القطرية

تعديل توقعات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

التصنيفات السيادية لدول مجلس الاتحاد و دول رئيسية أخرى

وكالة التصنيف	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	أيرلندا	اليونان	اسبانيا	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
ستاندارد أند بوير	BBB	AA	A	AA	AA-	-	BBB+	CC	AA	AAAu	AAAu	AAAu	AA+u
موديز	Baa1	Aa2	A1	Aa2	Aa3	Aa2	Ba1	Ca	Aa2	Aaa	Aaa	Aaa	Aaa
فتش	BBB	AA	-	-	AA-	-	BBB+	CCC	AA+	AAA	AAA	AAA	AAA

المصدر: بلومبيرغ

- توقعات بنمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط بمعدل ٤ % في عام ٢٠١١: يتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل منطقة الشرق الأوسط نمواً قدره ٤ % في عام ٢٠١١ ، وسيصحب الارتفاع في أسعار النفط في مصلحة الاقتصاديات المصدرة للنفط مثل قطر والسعودية والعراق. و سلط صندوق النقد الدولي أيضاً الضوء على المخاطر الكبيرة من النظرة السلبية للمنطقة، والناجمة إلى حد كبير عن عدم استقرارها السياسي، وتباطؤ اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا. وفي ظل الشكوك في سيناريوهات الاقتصاديات العالمية، يتوقع أن ينخفض النمو في المنطقة في ٢٠١٢ لحوالي ٣,٦ %
- تصاعد حجم التعاملات في منطقة الشرق الأوسط: شهدت أحجام التعاملات في الشرق الأوسط زيادة كبيرة وصلت إلى ٤٣ % على أساس فصلي في الربع الثاني من عام ٢٠١١ (٩٦ صفحة في الفصل مقابل ٦٧ صفحة في نفس الفترة من العام الماضي). ومع ذلك انخفضت قيمة التعاملات بمعدل ٥٢ % ، من ١٢ مليار دولار أمريكي في الفصل الثاني من ٢٠١٠ إلى ٥,٨ مليار دولار أمريكي في الفصل الثاني من ٢٠١١. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة (بمبلغ ١,٤ مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (١,٢)، ولا زال هذا الفصل الأخير من العام يشهد الحد الأقصى من النشاط. وسجل قطاعا العقارات والخدمات المالية أكبر عدد من المعاملات في الفصل الأخير.
- ستطلق منطقة الشرق الأوسط مشاريع نووية بقيمة ٤٠٠ مليار دولار أمريكي: تنوي بلدان الشرق الأوسط وخصوصا السعودية والإمارات والأردن ومصر إطلاق عدة مشاريع نووية تقدر قيمتها بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي. فمثلا أنشئت مؤخرا في المملكة العربية السعودية مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة (KA CARE) ، وهي مدينة تفتخر بأن انبعاثها من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) صفر، وذلك باستخدام مزيج من الطاقة النووية و مصادر أخرى من الطاقة المتجددة. وتقدر تكلفة المشروع الذي يحتوي ١٦ وحدة نووية جديدة بمبلغ ٢٥٠ مليار ريال سعودي.
- ارتفاع استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي: وفقا لبحث حديث أجرته (Deloitte) يرحب أن يزداد معدل استهلاك الفرد من الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل سنوي قدره ٢.٥ % خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠٢٥. و تستعد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لان تصبح قريبا من بين أعلى الدول في استهلاك الكهرباء في المساكن. و يمكن إرجاع هذا لارتفاع الطلب الناجم عن تزايد عدد سكان دول المجلس وتحويل ٤٧ % من استهلاك الطاقة للاستخدامات السكنية.
- الكويت تستفيد من ارتفاع أسعار النفط: ساعد الارتفاع في أسعار النفط التي تحوم حول ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل الكويت على توفير حوالي ٣٥ % من عائدات الميزانية للعام المالي الحالي في أول شهرين من السنة. فقد بلغ الدخل الفعلي في نيسان/أبريل ومايو/أيار ١٧.٣ مليار دولار أمريكي (مقارنة بميزانية العام بأكمله البالغة ٤٨,٩ مليار دولار أمريكي). و إيرادات النفط البالغة ١٦,٢ مليار دولار أمريكي، و التي تحققت في الشهرين الأولين من العام تشكل ٩٣ % من إجمالي العائدات و ٣٦ % من عائدات النفط المتوقعة (٤٤,٧ مليار دولار أمريكي) لهذا العام.
- انخفاض حاد في معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة: أدى الانخفاض المستمر في إيجارات المساكن إلى انخفاض بنسبة ٥٠ % تقريبا في مؤشر أسعار المستهلك في الإمارات العربية المتحدة، حيث أصبح ٠.٦ % في أغسطس/آب مقارنة مع ١.٣ % في الشهر السابق.

التطورات الاقتصادية

اقتصاديات دول الخليج												
قطر		السعودية		الإمارات		الكويت		عمان		البحرين		
2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	
16.3	16.6	3.7	4.1	3.2	3.3	2.0	5.7	4.2	4.4	4.1	1.5	نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي %
-2.4	-2.4	5.4	5.4	0.9	2.5	4.1	6.2	3.3	3.8	2.0	1.0	التضخم %
18.7	25.3	8.7	14.9	7.7	10.3	31.8	33.5	11.6	14.5	4.6	12.6	الحساب الجاري الى إجمالي الناتج المحلي %
اقتصاديات منطقة مينا												
مصر		الأردن		المغرب		تونس		سوريا		لبنان		
2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	2010	متوقع 2011	
5.1	1.2	3.1	2.5	3.2	4.6	3.7	0.0	3.2	-2.0	7.5	1.5	نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي %
11.6	11.1	5.0	5.4	1.0	1.5	4.4	3.5	4.4	6.0	4.5	5.9	التضخم %
-2.0	-1.9	-5.4	-6.7	-4.2	-5.2	-4.8	-5.7	-4.4	-6.1	-10.2	-14.7	الحساب الجاري الى إجمالي الناتج المحلي %

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - سبتمبر / أيلول ٢٠١١

التطورات الاقتصادية

الاقتصادات المتقدمة

تراجع مبيعات المنازل الأمريكية: رغم تراجع معدلات الرهن العقاري ومبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة في أغسطس/ آب، إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر، نتيجة لتأجيل قرارات الشراء، فإن البنوك هناك لا زالت تلتزم جانب الحذر بشأن الإقراض. و انخفضت نتيجة لذلك مبيعات المساكن الجديدة بنسبة ٢,٣ ٪ في أغسطس/ آب، لتصل إلى معدل سنوي معدل موسميا بلغ ٢٩٥,٠٠٠ وحدة مقارنة مع ٣٠٢,٠٠٠ في الشهر السابق. كما أن ارتفاع الطلب على العقارات ذات الرهون المتعتر (بسبب أزمة سوق الإسكان في الولايات المتحدة) خفف من شهية الناس للمنازل الجديدة، فانخفض بناء المساكن بنسبة ٥ ٪ في أغسطس/ آب.

الصناديق الأمريكية تقلص نشاطها في البنوك الأوروبية: نتيجة لأزمة الديون الكثيفة في منطقة اليورو، قلصت عشر أكبر أسواق أموال في الولايات المتحدة، في نهاية أغسطس / آب، فروضها القصيرة الأجل للبنوك الأوروبية، إلى ٤٢,١ ٪ فقط من إجمالي أصولها. ويتعرض ٢٨٤,٦ مليار دولار أمريكي فقط من الأموال الأمريكية للقطاع المصرفي الأوروبي، يعتبر هذا أدنى مستوى منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ (و هو أقل أيضا من المستوى الذي شوهد في ذروة الأزمة المالية).

ضعف سوق العمالة في الولايات المتحدة : على الرغم من البيئة الاقتصادية القاتمة التي تجبر الشركات على تسريح العمال، انخفضت مطالبات البطالة الأولية في الولايات المتحدة بشكل بسيط، إلى ٤٢٢,٠٠٠ في الأسبوع المنتهي في ١٧ سبتمبر/ أيلول، مقارنة مع ٤٢٢,٠٠٠ مطالبة في الأسبوع السابق. وفي محاولة يائسة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الانزلاق مرة أخرى إلى الركود، أطلق الاحتياطي الاتحادي إصدارات جديدة من السندات، لخفض معدلات الفائدة على القروض طويلة الأجل. كما عرض الرئيس الأمريكي باراك أوباما بحماس، خطة لتعزيز فرص العمل تكلف ٤٥٠ مليار دولار أمريكي (تشمل خفضا للضرائب وإنفاقا على تطوير البنية التحتية) لخلق فرص عمل في البلاد.

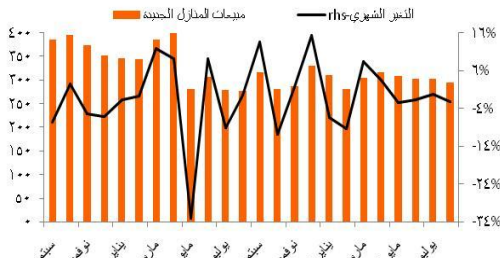
البنوك الأوروبية في وضع سيولة أفضل: من المتوقع أن ينظر البنك المركزي الأوروبي، في اجتماع أكتوبر/ تشرين الأول، في مجموعة من التدابير، في محاولة إعادة الاستقرار للبنوك الأوروبية وتعزيز ثقة المستثمرين. التزم البنك المركزي الأوروبي بالفعل بتزويد البنوك بقروض غير محدودة لمدة ثلاثة أشهر أو حتى أوائل عام ٢٠١٢. لكن الأسواق تتوقع أن يتم تمديد الموعد النهائي فترة أخرى، مما سيضمن توفر سيولة كافية في البنوك. وإلى جانب هذا، تعج الأسواق بتكهنات مفادها أن البنك المركزي الأوروبي يمكن بمدد فترة إعادة السيولة لمدة ٦ أشهر أو حتى ١٢ شهرا. و من المرجح أيضا أن يدرس البنك المركزي خفض أسعار الفائدة (التي أثرت مرتين هذا العام) في جلسته المقبلة، لتخفيف الضغوط الانكماشية المتصاعدة باستمرار.

هبوط مؤشر الثقة في قطاع الأعمال الألماني (IFO): في الوقت الذي لا تزال منطقة اليورو تترزح تحت وطأة مشاكل الديون السيادية، فإن البيانات الاقتصادية من المنطقة تشير لحدوث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي. فقد انخفض مؤشر الثقة في قطاع الأعمال الألماني (IFO) للشهر الثالث على التوالي في سبتمبر/ أيلول، و وصل إلى ١٠٧.٥ نقطة مقابل ١٠٨.٧ نقطة في أغسطس/ آب (معدل من ١٠٦.٥ نقطة)، مسجلا بذلك أدنى قراءة له منذ يونيو/حزيران ٢٠١٠.

الإقراض العقاري في المملكة المتحدة يتعش: مع تدفق مستثمري الشراء من أجل الاستثمار (buy-to-let) إلى الأسواق، تبين أحدث البيانات الصادرة عن رابطة المصرفيين البريطانية (BBA)، أن البنوك وافقت على ٢٥.٢٢٦ رهن عقاري لشراء منازل في أغسطس/ آب، هذا يعني زيادة بنسبة ١٤ ٪ عن نفس الشهر من العام الماضي. كما كان هذا أعلى عدد من الموافقات الشهرية على الرهون العقارية من قبل البنوك منذ مايو ٢٠١٠. لكن هذا الرقم يظل ثلث المتوسط الشهري للموافقات على القروض العقارية قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧. **التضخم في المملكة المتحدة يتجه للصعود:** دفعت الأسعار المرتفعة للملابس والأحذية والبنزين والطاقة مؤشر تضخم أسعار المستهلك (CPI) في المملكة المتحدة، ليصل في أغسطس / آب إلى ٤,٥ ٪ و ذلك من ٤,٤ ٪ في يوليو/ تموز، و هذا هو أعلى بكثير من الحد المستهدف من قبل بنك إنجلترا و هو ٢ ٪. وفي الوقت نفسه ارتفع مؤشر أسعار البيع بالتجزئة (RPI) إلى ٥,٢ ٪ في أغسطس/ آب مقارنة مع ٥ ٪ قبل شهر.

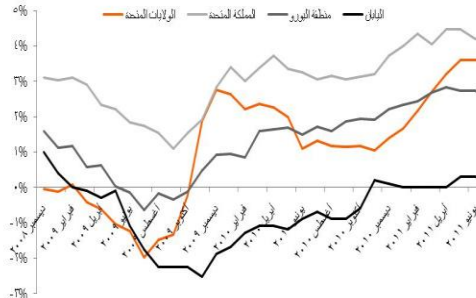
ما زالت طريق اليابان للانعاش مليئة بالمطبات: لازالت البيانات القادمة من اليابان تعكس ضعفا في الانعاش الاقتصادي، بعد تعرض البلاد لزلزال هائل وموجات من المد، في مارس/ آذار من هذا العام. لقد انكمش الاقتصاد الياباني بشكل كبير في مجال الاستثمارات الخاصة؛ كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بمعدل سنوي قدره ٢,١ ٪ في الفصل الثاني من ٢٠١١ ، و هو أقل كثيرا من معدل ١,٣ ٪ الذي كان مقدرا للانكماش، وتراجعت مبيعات التجزئة (بمعدل ٢,٦ ٪ على أساس سنوي في شهر أغسطس/ آب) للمرة الأولى في الأشهر الثلاثة الماضية، و هو أكبر هبوط لها بعد وقوع الزلزال.

مبيعات المساكن الأمريكية الجديدة



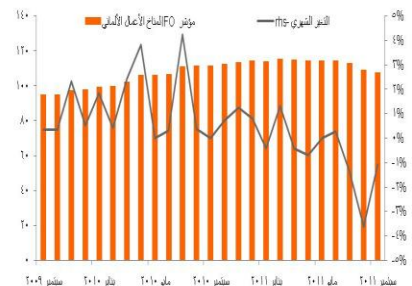
المصدر: بلومبيرغ

التضخم في الاقتصادات المتقدمة



المصدر: بلومبيرغ

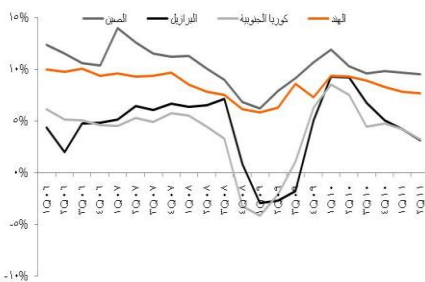
مؤشر قطاع الأعمال الألماني



المصدر: بلومبيرغ

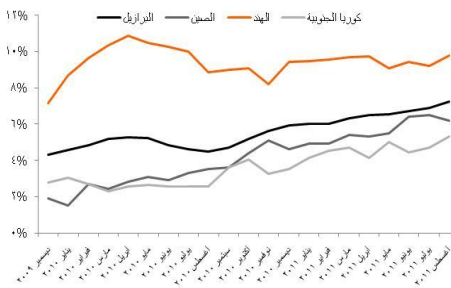
- **تباطؤ النشاط الصناعي في الصين:** لا تزال بيانات الصناعات التحويلية في الصين مخيبة للآمال، و يبين المؤشر المتقدم لمديري المشتريات في الصين، انخفاضاً في المؤشر من ٤٩,٩ في أغسطس /آب إلى ٤٩,٤ نقطة في سبتمبر/ أيلول، و هذا ثالث انكماش شهري على التوالي في نشاط الصناعات التحويلية (القراءة التي تقل عن ٥٠ نقطة تشير إلى انكماش في حين تدل القراءات الأعلى من ٥٠ نقطة إلى نمو).
- **الفائض التجاري الصيني يضيق وسط تراجع الطلب العالمي:** انخفض الفائض التجاري الصيني ٤٣٪ عن الشهر السابق، حيث وصل إلى ١٧.٨ مليار دولار أمريكي في أغسطس/آب. و هذا أول انكماش في الفائض التجاري الصيني خلال الأشهر الستة الماضية. فقد أدى تراجع الطلب من الاقتصادات المتقدمة إلى انخفاض صادرات الصين إلى ١٧٢.٢ مليار دولار أمريكي في أغسطس/آب، مقارنة مع المستوى القياسي الذي شهده شهر يوليو/تموز، والبالغ ١٧٥ مليار دولار أمريكي. و في الوقت نفسه بلغت الواردات رقماً قياسياً، ١٥٥.٦ مليار دولار أمريكي في أغسطس /آب (زيادة سنوية قدرها ٣٠,٢٪) و هذا يشير إلى أن النمو في الاقتصاد الصيني لا يزال قوياً رغم التباطؤ الاقتصادي في الغرب.
- **التضخم في الصين يتراجع في أغسطس/ آب :** تباطأ التضخم الاستهلاكي في الصين إلى ٦,٢٪ على أساس سنوي في أغسطس/آب، بعد أن لامس أعلى مستوياته في أعوام ثلاثة في يوليو/ تموز. و كانت أسعار الغذاء هي المسؤولة إلى حد كبير عن تراجع معدل التضخم في الشهر الماضي، حيث ارتفعت بنسبة ١٣,٤٪ فقط مقارنة مع ١٤,٨٪ في يوليو/تموز الماضي.
- رافق الزيادة المتواضعة في الأسعار تباطؤ في نمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني ٩٪ هذا العام (أقل من معدل نمو بلغ ٩,٦٪ في النصف الأول من عام ٢٠١١).
- **النمو في الهند يتباطأ في الفصل الثاني من ٢٠١١ :** تباطأ النمو الاقتصادي في الهند إلى أدنى مستوى في ١٨ شهراً، حيث بلغ ٧,٧٪ في الفصل الثاني من ٢٠١١، مقارنة مع نمو بلغ ٨,٨٪ قبل عام. وأدت السياسة النقدية المشددة للبنك الاحتياطي الهندي (RBI) الرامية لكبح جماح التضخم، إلى تباطؤ مستمر في الصناعة التحويلية والتعدين والبناء، وتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة. مع توقع مزيد من التشدد النقدي لاحتواء التضخم، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في الهند لهذا العام إلى ٧,٨٪، مقارنة مع تقديراته السابقة البالغة ٨,٢٪.
- **الهند تسجل نمواً ضعيفاً في الناتج الصناعي :** بعد الزيادة البالغة ٨,٨٪ في يونيو/حزيران، نما الناتج الصناعي في الهند أبطأ وتيرة له منذ عام ٢٠٠٩ (٣,٢٪ فقط في يوليو/تموز). و أثار هذا مخاوف جديدة بشأن تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي في البلاد، في ظل إجراءات نقدية مشددة يمارسها البنك الاحتياطي الهندي. يمكن إرجاع الانخفاض الحاد في الإنتاج الصناعي في تموز/يوليو إلى انكماش قدره ١٥٪ على أساس سنوي في ناتج السلع الرأسمالية. ففي يوليو/ تموز نما ناتج السلع الرأسمالية الذي يمثل ٧٦٪ من مؤشر الإنتاج الصناعي في الهند، في أبطأ وتيرة له (٣,٣٪ على أساس سنوي) في ٢١ شهراً.
- **ارتفاع التضخم لا يزال مشكلة بالنسبة للاقتصاد الهندي :** بلغ التضخم في الهند أعلى مستوياته ٩,٧٨٪ في ١٣ شهراً في أغسطس/آب، مما اضطر البنك الاحتياطي لرفع سعر الفائدة للمرة الثانية عشر منذ مارس ٢٠١٠ (و آخر زيادة كانت ٢٥ نقطة أساس في منتصف سبتمبر و رفعت سعر الفائدة إلى ٨,٢٥٪). و تواجه البلاد أعلى معدل تضخم بين الاقتصادات الناشئة مما يجعلها في حالة مواجهة دائمة مع التحدي المتمثل في تحقيق استقرار في الأسعار في ظل تباطؤ في النمو.
- **البرازيل تخفض الضريبة على واردات البنزين البرازيل :** في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم، خفضت الحكومة البرازيلية ضريبة CIDE (التي تفرضها على واردات ومبيعات البنزين للموزعين من قبل شركة بتروبراس) بنسبة ١٦٪. واتخذت هذه التدابير لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم. لكن الإضرابات على مستوى الوطن لزيادة الأجر تهدد بمزيد من ارتفاع الأسعار في البرازيل.
- **صندوق النقد يخفض توقعاته للنمو في روسيا :** يتوقع صندوق النقد أن يؤثر تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو وانخفاض سعر النفط على الاقتصاد الروسي سلباً، خفضت توقعات الصندوق للنمو للعام في روسيا للعام ٢٠١١ إلى ٤,٣٪ من التقدير السابق البالغ ٤,٨٪. كما عدلت تقديرات النمو لعام ٢٠١٢ نزولاً إلى ٤,١٪ بدلا من ٤,٥٪ في وقت سابق.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة الرئيسية



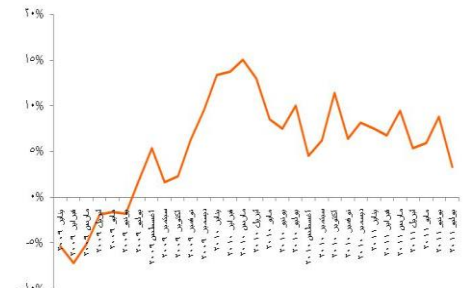
المصدر: بلومبيرغ

التضخم في الاقتصادات الناشئة الرئيسية



المصدر: بلومبيرغ

الناتج الصناعي الهندي



المصدر: بلومبيرغ

الخدمات المصرفية والمالية

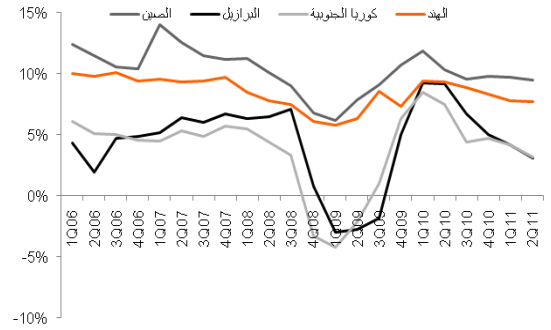
قطر

■ **إقراض القطاع العام يحرك نمو البنوك القطرية:** يعزى النمو القوي في الائتمان بأكثر من ١٨ ٪ في أغسطس/آب (على أساس سنوي) إلى زيادة مماثلة في إقراض القطاع العام. وبنك قطر الوطني (QNB) و البنك التجاري القطري (CBQ) استفادا أكثر من غيرهما من هذا الارتفاع. تشكل قروض القطاع العام أكثر من ٥٠ ٪ من قروض بنك قطر الوطني الإجمالية. كما زاد البنك التجاري ٢٠١١، مؤخرا حجم قروضه للقطاع العام، مضاعفا حصته السوقية في قطاع إقراض القطاع العام إلى ٧,٢ ٪ في الفصل الثاني من ٢٠١١، مقارنة مع ٢,٢ ٪ في الفصل الأول من العام.

■ **ائتمان القطاع الخاص في قطر جاهز للنمو:** ائتمان القطاع الخاص في قطر (الذي نما ١٩ ٪ في أغسطس/آب بسبب النمو القوي لقروض الشركات والقروض الاستهلاكية)، جاهز لمزيد من الارتفاع في عام ٢٠١١. و قد تم تحديد سقف الإقراض للتسويق فوق المستوى السابق (من قبل البنك المركزي في شهر أبريل)، وأخذت التخفيضات في المعدلات الرئيسية للفائدة تدفع الإقراض للقطاع الخاص. من المرجح أن الزيادة في الأجور ستعزز قدرة الأفراد على اقتراض، مما يزيد من الائتمان لغايات التسوق.

■ **قطر تدرس استحواذ حصة في BNP Paribas:** دخلت الحكومة القطرية دخلت في محادثات مع BNP Paribas، أكبر بنك فرنسي من حيث القيمة السوقية، للاستحواذ على حصة فيه. كما هو حال العديد من البنوك الفرنسية، خفضت قيمة BNP Paribas إلى النصف في أواخر يوليو / تموز، بسبب تزايد المخاوف من تأثر البنك بالديون السيادية في منطقة اليورو.

الفوائد الفصلية المعروضة بين البنوك



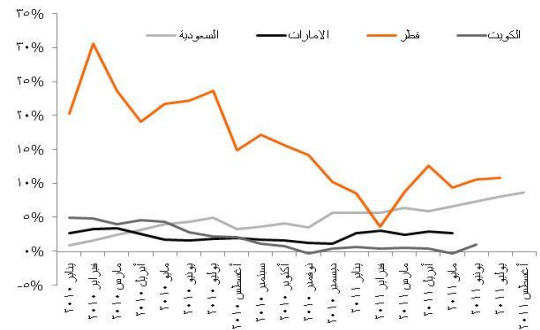
المصدر: بلومبيرغ

معدلات الفائدة بين البنوك

قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	دولار أمريكي LIBOR	يورو EURIBOR
0.50	0.37	0.98	0.56	0.24	1.36
0.99	0.6	1.48	0.81	0.37	1.54
2.20	0.86	1.93	1.31	0.85	2.08

المصدر: بلومبيرغ

نمو الائتمان



الخدمات المصرفية والمالية – الشرق الأوسط و شمال افريقيا

الإقراض المصرفي للقطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة ينخفض: يستمر الإقراض المصرفي للقطاع الخاص في الإمارات على حاله من الضعف، فقد انخفضت القروض المصرفية للقطاع الخاص بنسبة ٠,٥ ٪، و وصلت إلى ١٨.٢٩ مليار درهم إماراتي في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١١، مقارنة مع ٥٢١ مليار درهم إماراتي في يناير/ كانون الثاني، و تتردد البنوك في الإقراض بسبب الأزمة المالية. واتخذ البنك المركزي الإماراتي تدابير عدة لتعزيز الإقراض للقطاع الخاص، وخصوصا لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المملكة العربية السعودية تمتلك قاعدة نقدية صحية: مع تخفيف البنوك للقيود على الإقراض، اتسعت القاعدة النقدية في المملكة العربية السعودية (M0) بمعدل ٢٠,١ ٪ على أساس سنوي، و وصلت إلى ٢٥٧.٢ مليار ريال سعودي في أغسطس / آب. و هذا يشكل زيادة بنسبة ٣٢,٧ ٪ على أساس سنوي، في النقد المتداول خارج البنوك، الذي يبلغ ١٢٩.٤ مليار ريال سعودي، يعود السبب في معظمه لزيادة القاعدة النقدية. كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة ١٩ ٪ على أساس سنوي في الاحتياطيات الخارجية للبلاد، حيث وصلت إلى ١.٨٩٩ مليار ريال سعودي.

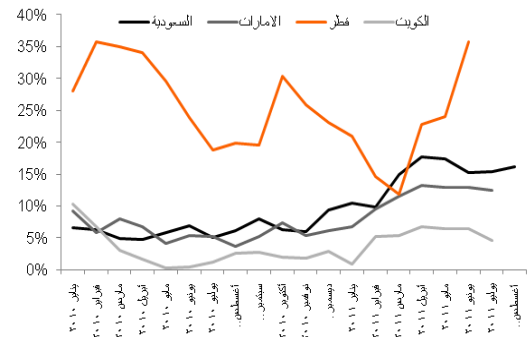
دبي العالمية تدخل سوق التأمين على الانترنت: وقعت دبي العالمية، التابعة لوسطاء دبي للتأمين المباشر، اتفاقا لتقديم منتجات تأمين متخصصة على الانترنت، و هي خدمات ستساعد على تلبية احتياجات الشركات التجارية والخدمات اللوجستية باستخدام البوابة www.dubaitrade.ae.

الإقراض المصرفي السعودي يرتفع بنسبة ٩,٢ ٪ في أغسطس/ آب: ارتفع الائتمان المحلي للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بنسبة ٩,٢ ٪ على أساس سنوي، حيث وصل لحوالي ٨٣٧.٥ مليار ريال سعودي في أغسطس / آب، و هذا يمثل أعلى معدل نمو منذ نهاية عام ٢٠٠٨. و أنعش ارتفاع الإقراض المصرفي في المملكة العربية السعودية الأمل، بأن تستمر البنوك التجارية في البلاد، في تخفيف القيود على الائتمان، وتقديم أداء أفضل في عام ٢٠١١.

ارتفاع تكلفة التأمين على ديون الخليج: نتيجة لشعور اجتاح الأسواق المالية بتجنب المخاطرة، ارتفعت في شهر سبتمبر/أيلول تكلفة تأمين العجز عن سداد الائتمان (CDS) إلى أعلى مستوياتها في ٦ أشهر. فقد ارتفعت التكلفة في ٢٩ سبتمبر/أيلول على ديون دبي لمدة خمس سنوات إلى ٤٨٩.٥٣ نقطة، مقارنة مع ٣٩٩.٧١ نقطة في نهاية أغسطس. و خلال نفس الفترة ارتفعت تكلفة تأمين ديون أبو ظبي إلى ١٢٤.١٦٥ نقطة، مقارنة مع ١٠١.٥٤٠ نقطة، في حين ارتفعت تكلفة تأمين ديون قطر إلى ١٢٢.٢٣ نقطة مقارنة مع ١٠٢.٢١ نقطة.

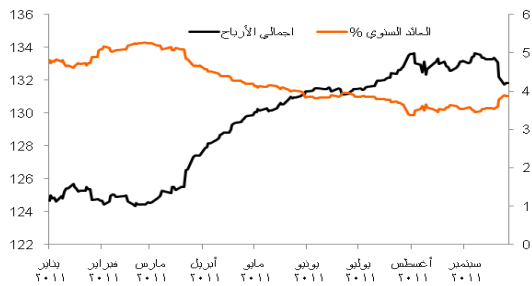
تمويل ستصدر صكوك بالدولار الأمريكي: تأمل شركة تمويل و هي شركة رهن عقاري إسلامي مقرها دبي، في إصدار صكوك بعدة ملايين من الدولارات الأمريكية بحلول نهاية السنة. و من المرجح أن يتراوح حجم الإصدار بين ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، بحد حياة أقصى لمدة ٢٥ عاما مع خيار الخروج المبكر.

نمو العرض النقدي في السوق



المصدر: بلومبيرغ

الحركة في سوق الصكوك



المصدر: بلومبيرغ

نشاط ائتمان القطاع الخاص في الشرق الأوسط و شمال افريقيا ٢٠١١

Status	Private Equity Fund Name	Size (USD million)	Geographical Focus
Fund Raising	Samena Capital Investments Company	700	MENA
Fund Raising	DB Masdar Clean Tech	290	Asia, Europe, North America
Announced	Gulf Credit Partners	250	MENA, Turkey
Announced	Invest AD and SBI Holding	100	Turkey
Fund Raising	Siraj Palestine Fund I	60	Palestinian Territories
Fund Raising	ADCM Secondary	100	Europe, MENA, US
Fund Raising	FINCORP Oman Private Equity Fund	51.93	Oman
Fund Raising	Maghreb Private Equity Fund III (MPEFIII)	204.22	Africa, North Africa

المصدر: زوايا

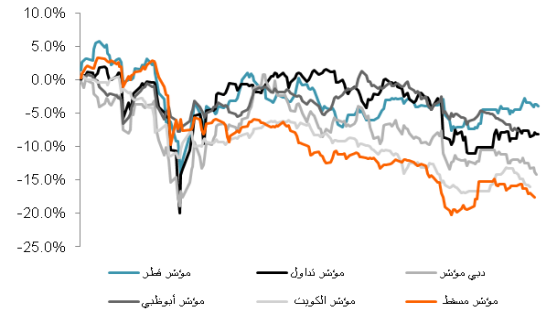
قطر

أسهم قطر تنتهي بالتعادل: ألقى المخاوف العالمية بشأن احتمال ركود مزدوج في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بظلالها على الأسهم القطرية، وعلى مؤشر بورصة الدوحة، وذلك بارتفاع طفيف لم يتجاوز ٤٢ نقطة، حيث اقترب المؤشر من ٨٣٩.٣٩ نقطة في أغسطس / آب.

بورصة قطر تخضع لعملية إعادة هيكلة: يخطط سوق قطر للأوراق المالية لفرض سقف مقدره ١٥٪ على مكونات المؤشر القياسي لبورصة قطر. وبذلك سينخفض وزن بنك قطر الوطني على مؤشر بورصة قطر (QE) إلى ١٥٪، بدلا من وزن ٣١,٩٨٪ الحالي. كما سيرتفع وزن صناعات قطر إلى ١٠,٩٨٪ بدلا من ١٠,٠٤٪. وتخطط السلطات لتوسيع قطاعات المؤشر، من أربعة قطاعات حاليا إلى سبعة، تشمل المصارف والخدمات المالية والقطاع الصناعي والنقل والعقارات والتأمين والاتصالات والسلع الاستهلاكية والخدمات.

وضع خطط الاكتتاب العام لشركة الخطوط الجوية القطرية على الرف في الوقت الراهن: وفقا لرئيسها التنفيذي، وضعت الخطوط الجوية القطرية خطط طر ح الاكتتاب العام الأولي (IPO) على الرف حاليا، بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة. وكانت شركة الطيران القطرية تفكر في طرح مزدوج في بورصتي الدوحة و لندن. لقد تعرضت أسهم شركات الطيران التي تميل لأن تكون دورية بطبيعتها لخسارة، بسبب التباطؤ في الولايات المتحدة وأوروبا. ومع توقعات بأن تظل أسعار أسهم شركات الطيران منخفضة، يرجح أن يتراجع طرح الأسهم للاكتتاب في دول مجلس التعاون الخليجي و الأسواق الناشئة إلى الفصل القادم.

مؤشرات أسهم منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا



المصدر: رويترز 3000 Xtra

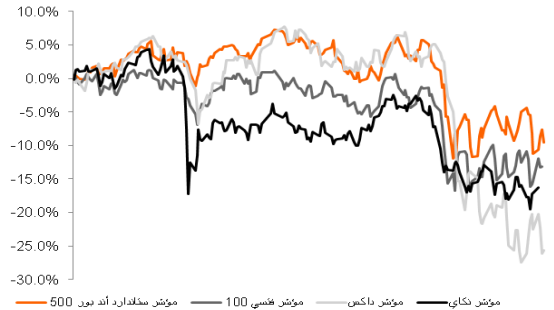
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

أسهم الخليج تنتهي بسعر اقل: أنهت معظم الأسهم الخليجية شهر سبتمبر بخسارة، بسبب انعدام الثقة في الاقتصاد العالمي التي أبقى المستثمرين خارج خطوط الملعب. وبقي التركيز على أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، في وقت تصل فيه بيانات اقتصادية أوروبية وأمريكية مخيبة للآمال. هبط سوق البحرين أكثر من غيره في سبتمبر/ أيلول مغلقة على انخفاض ٧٪ عند ١١٦٥.٧٥ نقطة، و حذت أسهم دبي نفس الاتجاه، حيث أغلقت على انخفاض ٤٪ عند ١٤٣١.٧١ نقطة.

أرباح الشركات الخليجية المدرجة ترتفع في النصف الأول من ٢٠١١: سجلت الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا في صافي أرباحها بنسبة ٩٪ في النصف الأول من العام الحالي. فقد ارتفعت الأرباح الصافية التراكمية لل ٥٠٠ شركة المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون، من حوالي ٢٥.٦ مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ما يقرب من ٣٧.٩ مليار دولار أمريكي في النصف الثاني من عام ٢٠١١.

بورصة دبي للسلع الأساسية تبدأ خيارات الشراء بالروبية: وسط تزايد الطلب على مشتقات العملات المقومة، ستبدأ بورصة دبي للذهب والسلع (DGX) في التداول بعقود الخيار (option contracts) بالروبية الهندية. وهي المناسبة الأولى من نوعها التي يتم توفيرها للمستثمر بالروبية في منصة الاتجار بعقود الخيار خارج الهند.

مؤشرات بورصات الاقتصاديات المتقدمة



المصدر: رويترز 3000 Xtra

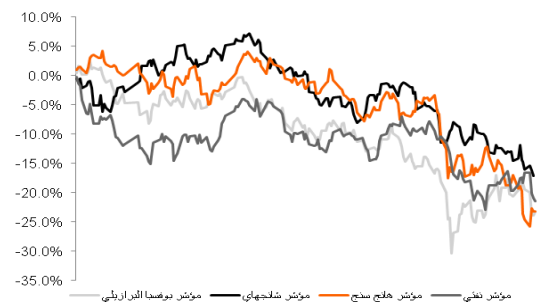
عالميا

معنويات السوق العالمية منخفضة: أغلقت معظم الأسواق الآسيوية المتقدمة في سبتمبر على انخفاض، بسبب فشل واضعي السياسات في منطقة اليورو في وضع خطة متماسكة وذات مصداقية، لمواجهة أزمة الديون السيادية في المنطقة. كما فشل المستثمرون في العثور على ما يسر الباك سواء في الاستقرار المالي الأوروبي أو في بيانات الوظائف في الولايات المتحدة.

أداء الأسواق – الأسواق الآسيوية: قاد مؤشر (Hang Seng index) سقوط الأسواق الآسيوية، فقد تراجع بنسبة ١٣٪ في سبتمبر/أيلول، ليغلق عند ٦. نقطة، وسط مخاوف من تباطؤ النمو، كما اظهر مؤشر HSBC لمديري المشتريات PMI انكماشاً في النشاط الصناعي للشهر الثالث على التوالي في سبتمبر. و انخفض مؤشر نيكبي ٢٢٥ (Nikkei) العام للأسهم نحو ٣٪ ليقفل عند ٨٧٠١,٢٣ نقطة، حيث تلاشت مشتريات صناديق المعاشات التقاعدية في سبتمبر/ أيلول. أما مؤشر NSE فقد أغلق بتعادل عند ٥٠١٥ نقطة، حيث لا زال المستثمرون يشعرون بالقلق من ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النمو المحلي.

أداء الأسواق – الأسواق المتقدمة: قاد مؤشر (S&P 500) في الولايات المتحدة سقوط أرقام المؤشرات القياسية في الاقتصادات المتقدمة، وأغلق المؤشر على انخفاض ٥,٥٦٪ عند ١١٥١,٠٦ نقطة. بينما انخفض مؤشر (DAX 30) ٣,٦٤٪ للشهر، ليغلق عند ٥.٥٧٤.٢٩ نقطة، و في لندن أغلق مؤشر (FTSE-100) على انخفاض ٣,٢٣٪ عند ٥٢٢٠,٢٣ نقطة، بسبب سوء أداء أسهم شركات التعدين والبنوك.

مؤشرات أسهم قطاع الطاقة



المصدر: رويترز 3000 Xtra

أعلى الارتفاعات للشهر

التغير السنوي (%)	التغير الشهري (%)	آخر إغلاق	أكبر خمس رابحين
166.5%	24.7%	165.2	الميرة
161.3%	27.0%	81.0	قطر للسينما
52.0%	4.3%	23.3	القطرية للحوم و المواشي
-10.2%	8.3%	44.3	الوطنية للإجارة
13.9%	11.5%	58.0	القطرية الإسلامية للتأمين

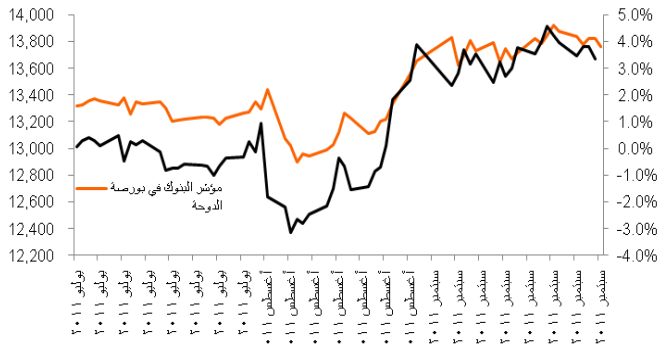
المصدر: معلومات رويترز تومبسون

أكثر انخفاضاً للشهر

التغير السنوي (%)	التغير الشهري (%)	آخر إغلاق	أكثر خمس خاسرين
14.6%	-7.0%	72.1	البنك الأهلي
-16.4%	-2.8%	19.4	المتحدة للتنمية
2.1%	-0.3%	17.2	البنك الخليجي
27.2%	-0.9%	244.3	وقود
-9.9%	-0.2%	124.4	صناعات قطر

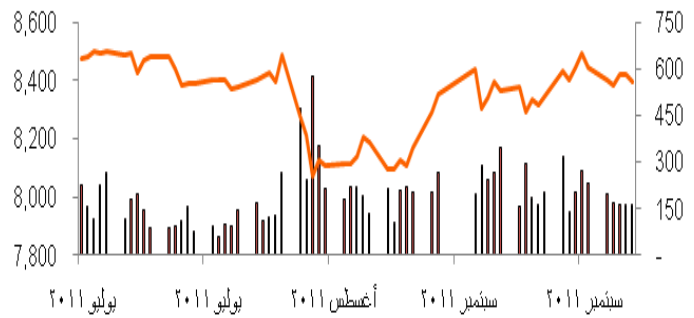
المصدر: معلومات رويترز تومبسون

مؤشر قطاع المصارف في قطر



المصدر: رويتر 3000 Xtra

مؤشر بورصة قطر وحجم التداول خلال الثلاثة أشهر الأخيرة



المصدر: رويتر 3000 Xtra

ملخص مؤشرات الأسواق المالية منطقة مينا

المؤشر	آخر إغلاق	التغير الشهري %	% التغير السنوي	التغير لثلاث سنوات %	معامل الريح / القيمة
قطر (QE)	8,394	0.5%	-3.3%	-9.9%	11.0
السعودية (TASI)	6,112	2.2%	-7.7%	-18.0%	14.0
الإمارات (DFM)	1,438	-3.6%	-11.8%	-65.2%	29.1
أبوظبي (ADSM)	4,694	-3.8%	72.6%	18.6%	14.9
الكويت (KSE)	5,833	0.7%	-16.1%	-54.6%	NM
عمان (MSM)	5,602	-2.9%	-17.1%	-34.0%	7.6
البحرين (BSE)	1,166	-7.4%	-18.6%	-52.7%	31.2
مصر (CASE)	4,130	-11.0%	-42.2%	-41.5%	9.0
تركيا (ISE 100)	59,625	10.5%	-9.7%	65.4%	12.2
الأردن (Amman)	4,545	-3.9%	91.5%	11.8%	NM
داوجونز منطقة مينا	472	-0.8%	-3.2%	-31.9%	NM
المغرب (MASI)	1,992	-2.6%	-92.4%	-92.5%	NM

المصدر: رويتر 3000 Xtra

ملخص مؤشرات الأسواق المالية العالمية

المؤشر	آخر إغلاق	التغير الشهري %	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات %	الدبح /
ستاندرد أند بورز الأمريكي (S&P 500)	1,151.10	-4.4%	-8.5%	4.0%	12.6
إندون: فستيفال (FTSE)	5,179	-4.4%	-12.2%	5.6%	10.1
إيطاليا (MIB)	5,574	-2.7%	-19.4%	-4.0%	10.0
الهند (SENSEX)	8,701	-4.0%	-14.9%	-25.9%	16.4
هونغ كونغ (HSI)	18,011	-12.5%	-21.7%	0.7%	8.3
كوريا الجنوبية (KOSPI)	1,769	-5.9%	-13.7%	21.5%	12.3
أستراليا (ASX)	53,270	-8.3%	-23.1%	15.7%	8.2
إفنتي (FTSE)	5,015	0.3%	-17.8%	30.3%	14.4
الصين (CSI)	2,365	-7.5%	-14.3%	3.1%	12.6
تركيا (ISE100)	59,625	21.1%	-19.3%	130.8%	12.2

المصدر: رويتر 3000 Xtra

ملخص أسعار السلع الرئيسية

ملخص أسعار تحويل العملات الرئيسية

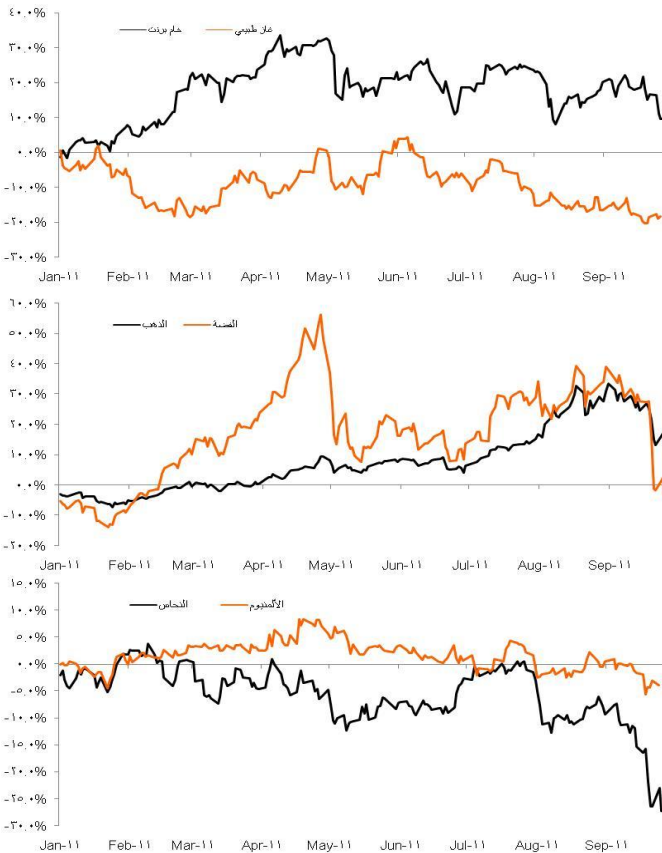
المؤشر	آخر إغلاق	التغير % الشهري	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات %
متوسط خام تكساس (دولار / برميل)	83.4	-6.3%	-8.8%	-13.5%
خام (دولار / برميل)	105.3	-0.1%	0.1%	0.1%
برنت	3.8	-7.2%	-14.6%	-47.9%
/ غاز طبيعي (دولار / طن)	1,606.5	-0.1%	0.1%	0.8%
أونصة الذهب	30.0	-28.2%	-2.9%	129.9%
أونصة الفضة	324.0	-0.2%	-0.3%	0.1%
(طن)النحاس	2,218.0	-4.8%	-3.4%	4.8%
(طن متري)المنيوم	647.0	-0.1%	-0.2%	0.0%
(بوشل)القمح	16.3	-7.7%	16.6%	-15.9%
(طن متري)الوز	633.3	-0.1%	0.0%	0.2%
(بوشل)الذرة				

سعر تحويل أهم العملات	آخر إغلاق	التغير % الشهري	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات
يورو / دولار أمريكي	1.4	-5.1%	1.2%	-6.3%
استرليني / دولار أمريكي	1.6	-3.8%	0.0%	-13.9%
دولار أمريكي / ين ياباني	76.6	-0.4%	-5.7%	-26.5%
دولار أمريكي / رنمينبي صيني	1.1	-11.8%	3.8%	21.0%
عملات الأسواق الناشئة	آخر إغلاق	التغير % الشهري	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات
/ دولار أمريكي / روبية هندي	49.5	8.3%	10.3%	5.5%
/ دولار أمريكي / رنمينبي صيني	6.4	0.3%	-3.0%	-6.7%
/ دولار أمريكي / ريال برازيلي	1.8	13.3%	11.1%	-6.1%
دولار أمريكي / ليرة تركي	1.9	8.3%	21.2%	46.0%
عملات منطقة مينا	آخر إغلاق	التغير % الشهري	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات
ريال سعودي	3.8	0.0%	0.0%	-0.2%
درهم اماراتي	3.7	0.0%	0.0%	0.0%
ريال قطري	3.6	-0.8%	-0.8%	-0.8%

المصدر: رويتر 3000 Xtra

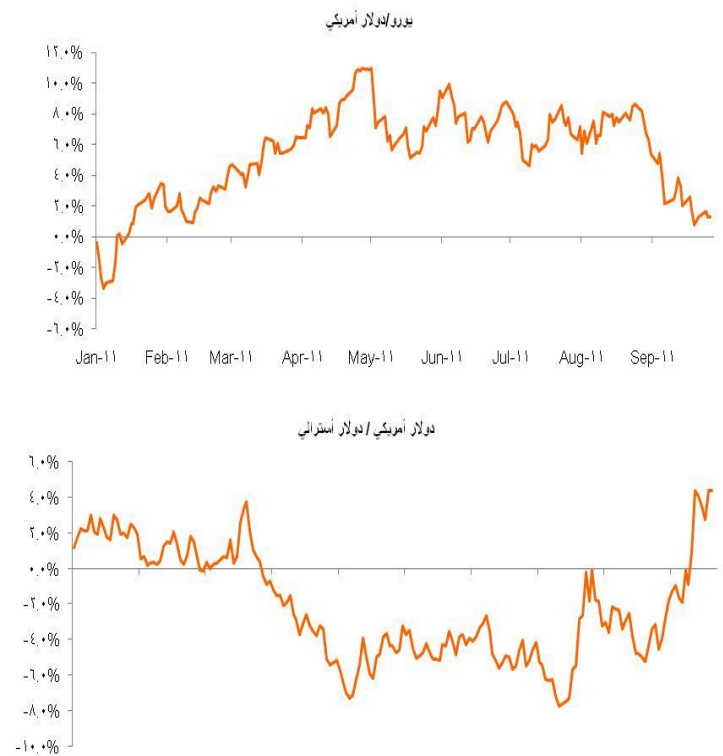
المصدر: رويتر 3000 Xtra

حركة أسعار السلع (التغير السنوي)



المصدر: رويتر 3000 Xtra

حركة سعر الصرف (التغير السنوي)



المصدر: رويتر 3000 Xtra

أعد بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق ("الخليجي") المعلومات الواردة في هذا الموقع كمعلومات عامة عن الوضع المالي للبنك وآخر المستجدات على صعيد أنشطته وأعماله وذلك بناء على المعطيات المتوفرة لحد علم الإدارة العليا. لا يضمن الخليجي بأي شكل من الأشكال اكتمال المعلومات والبيانات المذكورة على هذا الموقع المتعلقة بوضع البنك أو تسلسلها أو دقتها أو إطارها الزمني سواء من تاريخه أو من تاريخ نشرها. ولا تنطوي المعلومات الواردة في هذا الموقع على أي عروض أو آراء أو توصيات أو خلافها من قبل الخليجي لشراء أو بيع أسهمه ولا يجوز لأي طرف اعتبار هذه المعلومات على أنها رأي استشاري على المستوى القانوني أو الضريبي أو المحاسبي أو الاستثماري أو ما في حكمها من الخدمات حول مسألة الأرباح أو مدى ملاءمة أي استثمار في أسهم الخليجي. المعلومات الواردة في هذا الموقع الإلكتروني غير مخصصة للاستخدام أو التوزيع من قبل أي شخص أو كيان في أي دولة أو ولاية قضائية تعتبر مثل هذا الاستخدام أو التوزيع مخالفا للقانون. لا يتحمل الخليجي وأي من وكلائه أو مدرائه أو موظفيه أو مندوبيه أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة وبأي شكل من الأشكال عن : (أ) عدم دقة المعلومات أو أي خطأ أو إغفال يرد فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاقتباسات والبيانات المالية (ب) أي خسائر أو أضرار تنشأ عما سبق. على أي شخص ينوي الاستثمار في أسهم الخليجي الحصول على رأي استشاري مستقل حول كافة الأوجه المرتبطة بذلك الاستثمار. لا يدخل سهم الخليجي في عداد الودائع أو الالتزامات المصرفية وهو غير مضمون من قبل الخليجي أو أي من فروع أو شركاته التابعة ولا يضمن الخليجي أو أي شخص آخر الحفاظ على أي رأسمال يتم استثماره في أسهم الخليجي. لم يحصل الخليجي على موافقة مصرف قطر المركزي على محتويات المعلومات الواردة في هذا الموقع الإلكتروني ولا يدعي الحصول على مثل تلك الموافقة ولا يتحمل مسؤولية توفيرها.

أي تصريحات أو معلومات يتم الإدلاء بها أو يدعى الإدلاء بها من قبل ممثلي الخليجي بما يتعارض مع ما تقدم تعتبر حكماً تصريحات ومعلومات غير مصرحة أو معتمدة من قبل ممثلي الخليجي المعتمدين.